الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي

مدريد، اسبانيا

26–30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

إعلان مدريد

التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية:

التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع

أقرته الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي

(مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

بصفتنا أعضاء في البرلمانات وممثلين عن الشعب، تقع على عاتقنا مسؤولية رئيسية لخدمة مجتمعاتنا من خلال نظام حوكمة ديمقراطية يكون فيه لكل صوت أهمية. يسعى العالم لتجاوز مجموعة واسعة من التحديات التي تشكلها الاضطرابات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والصحية. تؤثر الانقسامات المجتمعية وانهيار السلم الاجتماعي على وضع الديمقراطية، وبشكل خاص، على المؤسسات التي تضع القيم الديمقراطية موضع تنفيذ.

وفي خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، التزمت الحكومات بتعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، موفرة الوصول إلى الإنصاف للجميع، وبناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشفافة على جميع الأصعدة. وكبرلمانات، نحن نشارك الالتزام لتحقيق هذه الأهداف.

ومن خلال قيامنا بذلك، سنعزز الديمقراطية على الصعيدين الوطني والعالمي. ونحن مقتنعون بأن التغلب على الانقسامات الاجتماعية، والتوحيد بدلاً من الانقسام، وتعزيز الأمل بدلاً من الكره، وتضافر الجهود والسعي إلى أساس مشترك، تشكل ضرورة للتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية.

وهذه التحديات متعددة. لقد أججت الرؤية المتنامية بأن المؤسسة السياسية تفقد تواصلها مع الشعب تزايد الشعوبية وعمّقت الانقسامات الاجتماعية. ويشهد العالم أجمع انخفاض الثقة في النظام السياسي، وازدياد الثغرات الاقتصادية، والتفاوتات الهيكلية، وعدم المشاركة المتزايد، وارتفاع الاستقطاب. ويشكل الشباب دون الـ30 عاماً نصف عدد سكان العالم، لكنهم غائبين بصورة غير متناسبة عن عملية صنع القرار. باعتبار شباب اليوم كبار الغد، فإن عدم القدرة على العمل معهم بشكل مجدٍ سيزيد من ضعف تماسك مجتمعاتنا.

وقدمت التطورات التكنولوجية مثل وسائل التواصل الاجتماعي مساهمات مذهلة في الوصول العام إلى المعلومات وأشكال التبادل الجديدة. ومع ذلك، لقد سهّلت أيضًا الأدوات نفسها تدفق المعلومات المضللة، مؤدية إلى نشر الغضب والإحباط والتأثير على نسيج المجتمع ذاته. في سياق الجائحة العالمية، تم استخدامها في بعض الحالات لتقويض الأدلة العلمية وحملات التطعيم الوطنية، مع تأثير سلبي على الصحة العامة. يتم استغلالها جميعاً بسهولة بصفتها أدوات تؤدي إلى عدم الثقة عن عمد ونشر الكراهية. يؤثر خطاب الكراهية المتحيّز والتحرش عبر الإنترنت ضد النساء بشكل خاص، باعتباره وسيلة للتشكيك في شرعيتهن وحقهن في المشاركة في العملية الديمقراطية.

ولا يعتبر الاستقطاب والشعوبية مفهومَين جديدين، لكنهما يوفران السياق الحالي الظروف لهما للازدهار. لقد وصل مستوى الاستقطاب إلى آفاق جديدة. تشكل المنافسة الحزبية أمراً طبيعياً وصحياً، لكن ينطوي الاستقطاب الشديد على مخاطر كبيرة. بتغلغل في المجتمع ككل، ويؤثر على التفاعلات اليومية. من المحتمل أن يضر بثقافة التسامح ويزيد النزاع وعدم الثقة. كما يمكن أن يقوض بشدة فعالية مؤسساتنا الديمقراطية.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات القائمة، مما أثر على العمليات الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في صنع القرار القائم على الأدلة، وبالتالي، تشكيل تحدٍ لقدرة النموذج الديمقراطي على التعامل مع حالات الطوارئ والتعافي منها.

نحو نهج جديدة للسياسة

تقوض السياسة التي تقوم على المواجهة والانقسام شرعية النظام ككل. نحن قلقون من أن يقلل الاستقطاب المتزايد من فرص بناء تحالفات واسعة في المجتمع وتنفيذ سياسات عامة جريئة لمعالجة المسائل الملحة مثل تغير المناخ.

ويتطلب التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية جهوداً متضافرة من جانبنا جميعاً. تعتبر القيادة السياسية والتضامن أمرَين مهمَين فيما نسعى إلى نهج جديدة للسياسة. ينبغي أن تستند استجابتنا إلى التزام متجدد بقيمنا الديمقراطية الأساسية، والشمولية، وحل المشكلات من خلال الحوار والنهج القائم على الأدلة.

مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية

ترد حاجة إلى التدابير التشريعية والسياساتية من أجل تعزيز المرونة الديمقراطية وتوفير نظام نشط للمعلومات، مما يساهم في الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية. في برلماناتنا، يجب أن نكون يقظين تجاه التهديدات التي تواجه الحيّز المدني وأن نكون حازمين في دفاعنا عن حرية التعبير وتنوع وجهات النظر، وفي الوقت نفسه، نحارب المعلومات المضللة ونكافح الأذى عبر الإنترنت.

وتحتاج الديمقراطيات إلى مواطنين مطلعين لديهم فهم قوي لكيفية عمل الديمقراطية ومهارات المشاركة فيها. تماماً كما نقوم بتلقيح مواطنينا ضد جائحة كوفيد-19، نحتاج إلى بناء مناعة ضد المعلومات المضللة ومحاولات التلاعب بالرأي العام. نحن بحاجة إلى الاستثمار في محو الأمية الإعلامية والتربية المدنية في جميع الأعمار ولجميع قطاعات المجتمع، من أجل ضمان أن يكون سكاننا على اطلاع جيد ومجهزين بمهارات التفكير النقدي.

ونحن ندرك الدور المهم لوسائل الإعلام والصحافيين باعتبارهم مصادر للمعلومات وجزءاً أساسياً من المجتمعات الحرة والمفتوحة. تهدد التحولات الاقتصادية الكامنة استدامة الصحافة المستقلة على الصعيدين المحلي والوطني. يجب علينا استكشاف نماذج جديدة تحمي تنوع الآراء ووجهات النظر النقدية في وسائل الإعلام. ش

وتتحمل كل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي مسؤولية ضمان إمكانية التعبير عن وجهات النظر المختلفة من دون خوف من الانتقام أو التحرش. يجب تعزيز احترام التنوع من قبل أولئك الذين يطلعون ويسهلون المناقشة العامة. بصفتنا برلمانيين، يجب علينا تهيئة الظروف لحرية التعبير مع حماية أولئك الذين يشاركون في المناقشة العامة من أي شكل من أشكال العنف، والتحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، بما في ذلك عبر الإنترنت.

ونحن ندرك الدور الرئيسي للقطاع الخاص في دفع الابتكار والتغيير التكنولوجي. في الوقت نفسه، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي بينما تتراكم القوة في عدد صغير من المنصات عبر الإنترنت. يجب أن نشارك في حوار بنّاء بين الجهات المعنية المتعددة، وأن نجد الاستجابات التنظيمية المناسبة. يعتمد نموذج العمل الأساسي لمنصات التواصل الاجتماعي على المشاركة والشعبية، ويميل إلى مكافأة الجدل والعاطفة. يمكن للحوار المفتوح والشامل تسريع إعادة تقييم النهج الحالي لصالح نموذج أكثر تركيزاً على الإنسان، الذي من شأنه أيضاً حماية البيانات الخاصة.

تخفيض الاستقطاب

لا يمكن التغلب على العوامل الأساسية للاستقطاب، مثل تزايد الثغرات الاقتصادية وأوجه عدم المساواة، واستبعاد بعض فئات المجتمع من الخطاب السياسي، وتعطيل قطاع الإعلام من خلال التقدم التكنولوجي، إلا إذا توفرت إرادة سياسية قوية.

وتتمثل إحدى الوظائف الأساسية للنظام البرلماني في تعزيز الثقة بالديمقراطية وتعزيز أهمية المؤسسات التمثيلية. وتعزز النظم السياسية الفعالة والبرلمانيون ثقافة التعاون والحوار للتغلب على الانقسامات وبناء مجتمعات شاملة وتعزيز الثقة.

ويتحمل القادة السياسيون والمسؤولون المنتخبون مسؤولية إظهار احترام القيم الديمقراطية في أقوالهم وأفعالهم. ويمكن بناء تماسك مجتمعي أوسع من خلال تجنب الخطابات السامة، وإظهار الرغبة في التعاون عبر خطوط

الأحزاب، وتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة. ويجب على البرلمانيين، رجالاً ونساءً، أن يؤدوا دورهم في التصدي للاستقطاب عن طريق إيجاد مساحات في البرلمان للحوار بين الأحزاب. غالباً ما تقدم المؤتمرات الحزبية النسائية مثالاً إيجابياً على كيفية سد الثغرات الحزبية وكيف يمكن أن يكون العمل التشريعي أقل عدائية وأكثر استناداً إلى الأدلة. وترد حاجة إلى نهج مماثلة في جميع أنحاء البرلمانات.

ويتعين على الأحزاب السياسية أيضاً أن تضطلع بدورها في استعادة ثقة الجمهور في الأنظمة الديمقراطية وبناء مؤسسات قوية، من خلال كونها أكثر تمثيلاً واستجابة اجتماعياً، والوفاء بوعودها الانتخابية.

ونؤكد من جديد على أن التسوية السياسية هي جوهر العملية الديمقراطية ونعتقد أن القدرة على التوصل إلى اتفاقات والتعاون عبر الانقسامات السياسية وإعطاء الأولوية للمصالح العامة على السياسات الحزبية، تساهم في إزالة الاستقطاب وتحقيق السلام الاجتماعي المستدام.

ويجب على البرلمانات أن تهيئ الظروف لسماع جميع الأصوات داخل المؤسسة، بما في ذلك جميع الآراء السياسية، سواء كانت الأغلبية أو المعارضة. ويجب أن تضمن السياسات الداخلية المشاركة المتوازنة، مع مراعاة التنوع – سواء على أساس الانتماء السياسي أو الجندر أو السن أو غير ذلك – فضلاً عن عدم التسامح إطلاقا إزاء الكلام أو السلوك غير المحترم والتمييزي والمتحيز ضد المرأة داخل البرلمان.

ويجب على البرلمانات أن تدعم أو تقود الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الأدلة في صنع السياسات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتشجيع مصادر مستقلة للبحث والتحليل، ووضع منهجيات للتشاور العام بحيث يمكن مراعاة آراء الناس المعنية مباشرة بالتشريعات والسياسات. ويجب على البرلمانات، في عملها الخاص، تطوير روابط وثيقة مع المؤسسات الأكاديمية من أجل تحسين الوصول إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، على سبيل المثال، بشأن تغير المناخ. ويجب على البرلمانات أيضا أن تستثمر في قدرات خدماتها البحثية البرلمانية لتوفير البحوث غير الحزبية والدعم لجميع البرلمانيين.

ربط الناس بمؤسساتهم الديمقراطية

لكي تعمل الأنظمة الديمقراطية، يجب أن تتاح للناس الفرص والإرادة للمشاركة فيها. يتطلب الحفاظ على الثقة بالديمقراطية البرلمانية تفاعلا منتظما بين الهيئات التشريعية والجمهور. ويجب أن نشجع مشاركة عامة ذات مغزى في أعمال البرلمان التي تبني الثقة وتساعد الناس على رؤية مصالحهم تنعكس في السياسة العامة. ونحن مقتنعون بضرورة إدماج ثقافة المشاركة في برلماناتنا من أجل بذل جهد موحد ومتضافر نحو مشاركة عامة أوسع وأعمق.

وتساهم المشاركة العامة في اتخاذ القرار الشامل. يجب أن نعمل على إيجاد شكل أكثر شمولاً للسياسة، وإقامة روابط قوية بين البرلمانات ومجموعة متنوعة من المجتمعات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على أكثر السكان ضعفاً وتهميشاً. وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية أن تكون أكثر تمثيلاً، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات وغيرها من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجتمع .لا تبني زيادة التعاون بين الأجيال التضامن بين الأطراف السياسية الفاعلة من جميع الأعمار فحسب، بل تشجع أيضاً على إدراج منظورات الشباب في حلول السياسات.

القيادة في أوقات الأزمة

تشكل جائحة كوفيد-19 تذكيراً حياً بأن الأزمات غالباً ما تنشأ عندما لا يتوقع حدوثها. وقد تحدت الجائحة نظم حوكمتنا وقدرتنا على معالجة حالات الطوارئ. وعلينا أن نتعلم من تلك التجربة وأن نكون أفضل استعداداً للأزمة المقبلة.

وتتمتع البرلمانات بدور حاسم في تعزيز نوعية التأهب لحالات الطوارئ وقدرتها على إدارة الأزمات كلما حدثت. ويجب على البرلمانات أيضاً أن تكفل عدم تقويض العمليات الديمقراطية في مثل هذه الحالات.

ويجب أن تكون خطط إدارة الأزمات جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة لدينا. وينبغي أن تحدد بوضوح في الأطر أو السياسات القانونية القواعد والإجراءات وأدوار ومسؤوليات الجهات السياسية الفاعلة. يجب الحفاظ على توازن القوى حتى في أوقات الأزمة. ويجب أن تكون البرلمانات قادرة على مواصلة الاضطلاع بولايتها الرقابية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية في جميع الأوقات.

وقبل كل شيء، يجب أن تكون الاستجابة والشمولية جزءاً لا يتجزأ من كل استراتيجية لإدارة الأزمات. ويتعين على البرلمانات أن تتواصل مع الناس لإثبات أنهم يستمعون إلى ما يقوله الناس ويعالجون المسائل ذات الاهتمام العام.

وخلال جائحة كوفيد-19، تمكنت العديد من البرلمانات من التكيف مع الحقائق الجديدة واستخدام نهج مبتكرة في عملياتها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى إعداد أنفسنا بشكل أكثر شمولاً. ويجب أن ندمج كذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية في العمليات البرلمانية لضمان استمرارية العمل في أوقات الطوارئ، واستكشاف آليات جديدة للمشاركة العامة وسبل الربط بين المجتمع والسلطات.

ونحن ندرك أن التحديات المعاصرة للديمقراطية لها جذور عميقة. ومع ذلك، فإننا نقبل دورنا ومسؤوليتنا بصفتنا جهات فاعلة في التصدي لهذه التحديات، إدراكاً منا لضرورة حماية الديمقراطية من أجل المصلحة العامة. ونحن نقر بالحاجة إلى إظهار قيادة فعالة، واتباع مبادرات جريئة ومبتكرة، والتعلم من نجاحات وفشل بعضنا البعض.

وبذلك، نتعهد ببذل قصارى جهدنا، بشكل فردي وجماعي، للتغلب على هذه التحديات، وبناء المجتمع، وحماية وتعزيز قيمنا ومؤسساتنا الديمقراطية.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

143rd IPU Assembly

Madrid, Spain
26-30 November 2021

143rd IPU Assembly — Madrid, Spain — 26-30 November 2021

Madrid Declaration

Contemporary challenges to democracy: Overcoming division and building community

Endorsed by the 143rd IPU Assembly
(Madrid, 30 November 2021)

As members of parliaments and representatives of the people, we have an overriding responsibility to serve our communities through a system of democratic governance where every voice counts. The world is striving to overcome a wide array of challenges created by social, political, economic and health-related upheavals. Societal divides and the deterioration of social peace are having an impact on the state of democracy, and in particular on the institutions that put democratic values into practice.

In the United Nations' 2030 Agenda for Sustainable Development, the world's governments committed to promoting peaceful and inclusive societies, providing access to justice for all and building effective, accountable and transparent institutions at all levels. As parliaments, we share the commitment to achieving those objectives.

In doing so, we will strengthen democracy at the national and global levels. We are convinced that overcoming social divisions, uniting instead of dividing, fostering hope not hate, joining forces and seeking common ground are vital to addressing the contemporary challenges to democracy.

These challenges are numerous. A growing perception that the political establishment is losing touch with the population has fuelled the rise of populism and deepened societal divides. Decreasing trust in political systems, rising economic gaps, structural inequalities, growing disengagement and increasing polarization are being experienced around the world. Young people under 30 make up about half of the world's population but are disproportionately absent from the decision-making process. As today's young people become tomorrow's adults, failure to engage with them meaningfully will further undermine the cohesion of our societies.

Technological advancements such as social media have made incredible contributions to public access to information and new forms of exchange. However, the same tools have also facilitated the flow of disinformation, spreading anger and frustration and impacting the very fabric of society. In the context of the global pandemic, they have in some instances been used to undermine scientific evidence and national vaccination campaigns, with a negative impact on public health. They are all too easily harnessed as tools to intentionally sow mistrust and spread hate. Sexist hate speech and online harassment affect women in particular, as a means of questioning their legitimacy and their right to take part in the democratic process.

Polarization and populism are not new concepts, but the current context provides the conditions for them to flourish. The level of polarization has reached new heights. Partisan competition is normal and healthy, but intense polarization carries significant risks. It penetrates society as a whole, affecting everyday interactions. It has the potential to damage the culture of tolerance, increase conflict and widen distrust. It can also severely undermine the effectiveness of our democratic institutions.

The COVID-19 pandemic has further aggravated existing challenges, affecting democratic processes, leading to questioning of evidence-based decision-making, and ultimately challenging the ability of the democratic model to cope with and recover from emergencies.

Towards new approaches to politics

Politics that is founded on confrontation and division undermines the legitimacy of the system as a whole. We are concerned that increased polarization reduces the opportunities to build broad coalitions in society and implement bold public policies to address urgent issues such as climate change.

Addressing the contemporary challenges to democracy requires a concerted effort by us all. Political leadership and solidarity are vital as we seek new approaches to politics. Our response must be based on a renewed commitment to our core democratic values, inclusiveness and problem-solving through dialogue and an evidence-based approach.

Countering disinformation and hate speech

Legislative and policy measures are needed in order to strengthen democratic resilience and create a vibrant information ecosystem, which contributes to democracy, the rule of law and respect for fundamental rights. In our parliaments, we must be vigilant to threats to civic space and resolute in our defence of freedom of expression and the diversity of views, while at the same time countering disinformation and combatting online harm.

Democracies need informed citizens with a solid understanding of how democracy works and the skills to participate in it. Just as we vaccinate our citizens against the COVID-19 pandemic, we need to build immunity against disinformation and attempts to manipulate public opinion. We need to invest in media literacy and civic education at all ages and for all sectors of society, in order to ensure that our populations are well-informed and equipped with critical thinking skills.

We recognize the important role of the media and journalists as sources of information and an essential part of free and open societies. Underlying economic shifts threaten the sustainability of independent journalism at local and national levels. We must explore new models that protect the diversity of views and critical perspectives in the media.

Both traditional media and social media outlets bear responsibility for ensuring differing views can be expressed without fear of reprisals or harassment. Respect for diversity must be fostered by those who inform and facilitate public debate. As parliamentarians, we must create the conditions for free speech while protecting those who take part in public debate from any form of violence, sexism and harassment, including online.

We are cognizant of the key role of the private sector in driving innovation and technological change. At the same time, we cannot stand by while power accumulates in the hands of a small number of online platforms. We must engage in a constructive multi-stakeholder dialogue and find appropriate regulatory responses. The underlying business model of social media platforms is based on engagement and popularity, and tends to reward polemic and emotion. An open and inclusive dialogue could accelerate the reassessment of the current approach in favour of a more human-centred model, which furthermore would protect private data.

Reducing polarization

The underlying factors of polarization, such as growing economic gaps and inequalities, the exclusion of some societal groups from political discourse and the disruption of the media industry through technological advancement, can only be overcome if there is a strong political will.

A core function of the parliamentary ecosystem is to promote trust in democracy and reinforce the relevance of representative institutions. Effective political systems and parliamentarians promote a culture of cooperation and dialogue to surmount divisions, build inclusive societies and promote trust.

Political leaders and elected officials bear responsibility for demonstrating respect for democratic values in their words and actions. Wider societal coherence can be built by avoiding poisonous rhetoric, demonstrating a willingness to cooperate across party lines and promoting evidence-based decision-making. Parliamentarians, both men and women, must play their part in countering polarization by creating spaces in parliament for cross-party dialogue. Women's caucuses often set a positive example of how party divides can be bridged and how legislative work can be less hostile and more evidence-based. There is a need for similar approaches throughout parliaments.

Political parties must also play their part in winning back public trust in democratic systems and building strong institutions, by being more socially representative and responsive, and delivering on their electoral promises.

We reaffirm that political compromise is a core of the democratic process and believe that the ability to reach agreements, cooperate across political divides and prioritize public interests over party politics contributes to de-polarization and sustainable social peace.

Parliaments must create the conditions for all voices to be heard within the institution, including all political views, whether majority or opposition. Internal policies must ensure balanced participation, bearing in mind diversity – whether based on political affiliation, gender, age or otherwise – as well as zero tolerance towards disrespectful, discriminatory and sexist speech or behaviour within parliament.

Parliaments must support or lead efforts to promote the use of evidence in policy making, for example by reinforcing national statistical capacities, encouraging independent sources of research and analysis, and developing methodologies for public consultation so that the views of the people most directly concerned by legislation and policy can be taken into account. In their own work, parliaments must develop close links with academic institutions in order to improve access to the best available scientific information, for example on climate change. Parliaments must also invest in the capacity of their own parliamentary research services to provide non-partisan research and support to all parliamentarians.

Connecting people with their democratic institutions

For democratic systems to work, people must have the opportunities and the will to participate in them. Maintaining trust in parliamentary democracy requires regular interaction between governing bodies and the public. We must foster meaningful public engagement in the work of parliament that builds confidence and helps people see their interests reflected in policy. We are convinced of the need to embed a culture of engagement across our parliaments for a united and concerted effort towards broader and deeper public participation.

Public engagement also contributes to inclusive decision-making. We must work towards a more inclusive form of politics, making strong connections between parliaments and a diverse range of communities, with a particular focus on the most vulnerable and marginalized populations. Parliaments have a responsibility to be more representative, including of women, youth, indigenous peoples, minorities and other underrepresented groups in society. Greater intergenerational collaboration not only builds solidarity among political actors of all ages, but also encourages the inclusion of youth perspectives in policy solutions.

Leading in times of crisis

The COVID-19 pandemic is a vivid reminder that crises often arise when least expected. The pandemic has challenged our governance systems and our ability to handle emergencies. We need to learn from that experience and be better prepared for the next crisis.

Parliaments have a critical role to play in enhancing the quality of emergency preparedness and their own ability to manage crises whenever they occur. Parliaments must also ensure that democratic processes are not undermined in such situations.

Crisis management plans must be an integral part of our governance system. Rules and procedures and the roles and responsibilities of political actors need to be clearly set out in legal frameworks or policies. The balance of power must be preserved even during times of crisis. Parliaments need to be able to continue to fulfil their oversight mandate and supervise the actions of the executive at all times.

Above all, responsiveness and inclusiveness must be an integral part of every crisis management strategy. Parliaments need to communicate with people to demonstrate that they are listening to what people have to say and are addressing issues of public concern.

During the COVID-19 pandemic, many parliaments managed to adjust to the new realities and use innovative approaches in their operations. Still, we need to prepare ourselves even more thoroughly. We must further embed the use of digital technologies in parliamentary operations to ensure continuity of work in times of emergency and explore new mechanisms of public participation and ways to connect society and the authorities.

We recognize that the contemporary challenges to democracy have deep roots. We nevertheless accept our role and responsibility as actors in addressing these challenges, conscious of the need to protect democracy for the common good. We acknowledge the need to show effective leadership, to pursue bold and innovative initiatives, and to learn from each other’s successes and failures.

As such, we pledge to do our utmost, individually and collectively, to overcome these challenges, build community, and protect and promote our democratic values and institutions.